المحلد: 05 السنة: 2020 EISSN 2676-1645

تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط

The implications of post-2011 geopolitical shifts on regional security for the Western Mediterranean region

مهدى بوكعومة 1، جامعة الجزائر 3 boukaouma9@gmail.com

ISSN 2543-375X

تاريخ القبول: 2019/11/17 تاريخ الإرسال: 2019/10/28

ملخص:

يعد غرب المتوسط من أهم المناطق الاستراتيجية الكبيرة بالنظر للدول المشكلة له، والتي تمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية. منذ بداية 2011 تشهد المنطقة تحولات جيوسياسية ادت الى تفاقم التهديدات الامنية لتصل لـدول ضفتي غرب المتوسط وليس الجنوبية منه فقط، وقد اصبحت الدول المغاربية تعانى التهديدات الامنية المركبة، المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، الأرهاب، الجريمة المنظمة. ونتيجة للاعتماد المتبادل الامني بين الضفتين، اضحت التهديدات اللاتماثلية مفتوحة وبلا حدود، ما صعب مواجهة الدول لها بشكل احادي. كما تحولت المنطقة المغاربية من منطقة عبور-تصدير للتهديدات لمنطقة تعانى من التهديدات ذاتها ، الاتية من الساحل الافريقي الذي تحول منذ 2012 لأكثر مناطق العالم توترا وتصديرا لكل أنواع التهديدات التقليدية منها والجديدة. هذا الوضع اللامستقر، نتج عنه تهديد أمنى لمنطقة غرب المتوسط بكاملها وحتى للأمن الدولي.

^{1 -} المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية:

الأمن الإقليمي – غرب المتوسط – التحولات الجيوسياسية – الساحل الإفريقي – التهديدات الأمنية.

Abstract:

The western Mediterranean is considered as one of the most important strategic world regions, its countries represent the gateway to the Mediterranean Sea from the western side. Since the beginning of 2011, the region has witnessed geopolitical transformations that have exacerbated security threats to reach the both countries of the West Bank. The Maghreb countries have been experiencing complex security threats related to illegal immigration, terrorism, and organized crime.

As a result of the security interdependence between the two banks, the asymmetric threats became open boarder less and limitless, turning it difficult for countries to unilaterally confrontation. The Maghreb region has also turned from a transit-export region to threats to a region suffering from the same threats, originated from the African Sahel that has since 2012 been shifted into one of the most tense and exporting regions of all kinds, both traditional and new ones. This unstable situation has resulted in a security threat to the entire Western Mediterranean region and even to international security.

Keywords:

Regional security, Western Mediterranean region, geopolitical shifts, Sahel Africa, security threats.

مقدمة:

تعتبر منطقة غرب المتوسط من أهم مناطق العالم ذات البعد الاستراتيجي منذ القدم، لأنه الجزء الغربي للمتوسط وبوابة إفريقيا، كما تثمل المخرج نحو المحيط الأطلسي، ونتيجة لموقعه أي تحول جيوسياسي يكون له أثر كبير على جميع مستويات الأمن.

فمنطقة غرب المتوسط مهمة لأنها تتشكل من دول أوروبية ومن دول مغاربية التي تعتبر من المناطق أين تعرف في الآونة الأخير تنافس كبير عليها، وبسبب

القرب الجغرافي بينهما أي تحول جيوسياسي يكون له أثر على المنطقتين نتيجة للاعتماد المتبادل الأمني بين الدول المشكلة لها، ولهذا التحولات الجيوسياسية التي حدثت بعد 2011 في المنطقة العربية وأيضا في الساحل الإفريقي كانت لها تداعيات كبيرة للأمن الإقليمي لغرب المتوسط وتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية التي كانت متواجدة قبل 2011 لكنها تنامت وأصبحت اليوم تعدد الأمن على جميع مستوياته وبالخصوص الأمن الإقليمي لغرب المتوسط.

فالأمن الإقليمي تأثر بكثير من الأزمة الليبية نتيجة تداعياتها على الوضع الأمني في المنطقة المغاربية ومنطقة غرب المتوسط ككل، كما تاثرت بالوضع الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي، فكل هذه العوامل أدت إلى تدهور الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط.

فالإشكال الذي يطرح هنا هو: كيف أثرت التحولات الجيوسياسية بالمنطقة المغاربية بعد 2011 على واقع الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط؟

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة.

مفهوم الأمن الإقليمي:

الأمن الإقليمي هو إحدى مستويات الأمن، وقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد (الحربي، 2008، ص19)، ويعبر عموما عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق الاستقرار في محيطها الإقليمي (طشطوش، 2012، ص18).

فالأمن الإقليمي أساس يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءا من الدفاع عن الوحدات المستقلة لهذا الاقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الهوياتي للانخراط ضمن هذا الاقليم عبر توحيد الارادات لمواجهة التهديدات والتحديات في تلك المنطقة أو الإقليم (الحربي، 2008، ص20).

يعود الفضل إلى ظهور مصطلح الأمن الإقليمي متداول في حقل الدراسات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوص إلى المفكر Barry Buzan من خلال كتابه People, States And Fear سنة 1985 الطبعة الأولى، وهنا نجد بداية التحول في خاصيات العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بمضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في السياسة الدولية المعاصرة إلى أحد مؤشراتها الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي (صورية، 2016، ص 14).

لقد كانت رغبته في كتابه People, States And Fear أن يقترح أداة تحليلية تسلط الضوء على البعد الإقليمي للأمن، وأن يعطي صورة مصغرة للفوضى في العلاقات الدولية (Battistella, 2009, p504)، وعرف الأمن الإقليمي بـ" مجموعة من الدول التي ترتبط فيه الكفاية بحيث لا يمكن النظر إلى أمنها الوطني بشكل واقعي بعيدا عن بعضها البعض" , 2007, p190.

عند صدور كتابه Ole Wæver Barry Buzan لعمل International Security Region وOle Wæver و Barry Buzan وضع تعريفا للأمن الإقليمي على الشكل التالي: " هو مجموعة وحدات التي يكون فيها العمليات الكبرى لمركب الأمننة، عد الأمننة، أو كلاهما جد مترابطة بحيث أن مشاكلهم الأمنية لا يمكن تحليلها بشكل معقول أو حلها عن بعضهما البعض" (Barry Buzan, 2003, p43).

ويلاحظ من خلال التعريفين أن Barry Buzan في كتابه ويلاحظ من خلال التعريفين أن Barry Buzan فيه أن الدول تحدد علاقتها الأمنية من منطلقات اقليمية وليس عالمية، حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، وهنا يعني أن الاقليم يسيطر على منظور الأمن لكن دون إلغاء المستويات الأخرى.

1. أهمية منطقة غرب المتوسط:

تعتبر منطقة غرب المتوسط المتشكلة من دول غرب أوروبا المتمثلة في فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، برتغال، مالطا ومن الناحية الجنوبية دول المغرب

العربي (أنظر الخريطة رقم 1)، لكن نرتكز على المنطقة المغاربية الت تعتبر منطقة مفصلية بجوارها مع منطقة الساحل الافريقي في الجنوب والشرق الأوسط في الشرق والمتوسط وأوروبا في الشمال، لأن اليوم يتم فرض العديد من القضايا الاستراتيجية الرئيسية كالموارد الجوفية المهمة، التهديدات الأمنية الجديدة بتواجد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي، تجارة الأسلحة والمخدرات، المجرة الغير الشرعية (Chena, 2010, p2).

PORTUGAL ESPAGNE ITALIE TUNISIE MALTE MAROC ALGÉRIE LIBYE

الخريطة رقم 1: دول غرب المتوسط

Source: https://www.senat.fr/rap/r13-108/r13-108_mono.html.

كما يتمتع بموقع استثنائي جغرافي استراتيجي لالتقاء بين أوروبا وافريقيا عند مضيق جبل طارق (15 كم) وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي عند مضيق جبل طارق (Hillali, 2011, p83))، فهو يمثل من ناحية الانتقال البحري بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يمثل من ناحية أخرى الفاصل الأرضي بين إفريقية وا أوروبا حيث هناك ثلاث دول منافسة: إسبانيا (وجودها في الشمال، ولكن وجود مدينة سبتة المتواجدة بالمغرب)، المغرب والملكة المتحدة البريطانية المتواجدون في جبل طارق، كما يعتبر هذا المضيق من أكثرها ازدحاما في العالم (Vincent, 2002, p26)، فهناك 0000 سفينة تعبر مضيق جبل طارق سنويا , (Vincent, 2002, p26)، فهناك (Bouchra Rahmouni Benhida, 2013,

يعرف مضيق جبل طارق أنه نقطة مرور متميزة للسلع السرية وتهريب البشر بين إفريقيا وأوروبا لأنه يعكس التباين الاقتصادي بين الشمال والجنوب (Vincent, 2002, p26) فعلى سبيل المقارنة بين دول أوروبا والمغرب العربي في مجال البحث والتطوير تبلغ ميزانية في ألمانيا 3.5٪من الناتج المحلي الإجمالي للعلم وناتجه المحلي يقدر ب3.677 تريليون دولار أمريكي (2017)، وهو رقم أعلى بكثير من جميع البلدان المغاربية مجتمعة (Bouchra Rahmouni)

أما من الناحية الاقتصادية فالمغرب العربي يعتبر أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، فنجد الدول أكثر علاقة مع الاتحاد الأوروبي تونس، الجزائر والمغرب، حيث تمثل التجارة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 63 //من التجارة التونسية و54 //من التجارة الجزائرية و60 //من التجارة المغربية، بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر تركز أوروبا 65.5 //من استثماراتها في المغرب (Christian Cambon, 2014, p55).

ثانيا: التحولات الجيوسياسية بعد 2011.

منذ 2011 تعرف منطقة غرب المتوسط تحولات جيوسياسية كبيرة خاصة في المغرب العربي نتيجة كما يسمى الربيع العربي أو الحراك العربي الذي أدى إلى سقوط أنظمة حكم في بعض البلدان المغاربية، وبالإضافة للعديد من التدخلات المتعلقة بتداعيات الأزمة السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الافريقي، وحتى في شرق المتوسط مع ظهور مجموعات ارهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو كما تسمى بتنظيم "داعش" في ليبيا وكما تسمى بتنظيم "داعش" في ليبيا الوضع الأمني معقد مما يتطلب إعادة التفكير في شروط تحقيق الأمن الاقليمي المنطقة.

1. التحولات الجيوسياسية في منطقة المغرب العربي:

التحولات الجيوسياسية لسنة 2011 كانت بدايته في المنطقة المغاربية، بحيث ريح تغيير الأنظمة الحاكمة بدأ بتونس أصغر دولة مغاربية، والتي كان

يقال عنها مستقرة ومزدهرة، لكن سقوط "بن علي" في جانفي 2011 ومنها هب ريح التغيير على العالم العربي الذي شهد المزيد من الاضطرابات والتحولات في بضعة أشهر عما كان عليه في العقود السابقة (Mokhefi, 2012, p71).

لكن منطقة المتوسط عرفت ثلاثة اضطرابات رئيسية التي نجدها مرتبطة ببعضها البعض، بحيث كانت لها تداعيات كبيرة على الوضع الجيوساسي في منطقة المتوسط خاصة دول الجنوب ومنها المنطقة المغاربية والمتمثلة في (Lessir, 2018, pp13-14)

1 - العولة:

نجد الانتفاضات الشعبية التي حدثت في الدول المغاربية كانت ضمن سياق الاستبداد والنمو الاقتصادي دون توزيع عادل، أو حتى الركود المؤقت (النسبي)، كما يمكن أن تظهر عدم توافق المؤسسات القائمة مع نمو المطالب الاجتماعية التي لا تستطيع إدارتها. ليتم قراءتها كتعبير عن التناقضات المجتمعية الكثيرة التي خلقتها عملية "تحديث الدولة"، فإن الإصلاحات الاقتصادية "الليبرالية" بما يتماشى مع العولمة ستثير عمل احتجاج جماعي من خلال النمو الاقتصادي والتنويع الاجتماعي، وتفاقم أوجه عدم المساواة وكذلك الانقسامات الاجتماعية والهوية، وظهور أنواع جديدة من الثروة أكثر قدرة على الحركة من الأنواع القديمة، لكن إن لم يتبعها التعديلات المناسبة من حيث التحرير السياسي، فهذا يؤدي إلى الظهور المفاجئ للانتفاضات الشعبية يعتمد الخوام. (Kienle, 2012,

2 - الأزمة المالية العالمية 2008:

تجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الثلاث التي سبقت الربيع العربي أي منذ 2008، كان هناك انخفض الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول العربية حرفيًا: من 8.3 إلى 4.5 %في البحرين؛ من 7.1 إلى 5.1 %في مصر؛ من 8.2 إلى 1.4 %في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ من 8.2 إلى 2.3 في الأردن؛ من 6.4 إلى 2.5 في ليبيا؛ من 5.7 إلى 3.2 %في سوريا؛ أو 6 إلى 3% في تونس

. 20 جويير√ 020

(Encel, 2014, p75)، هذه بعض الاحصائيات تبين تراجع النمو الاقتصادي للدول المغاربية.

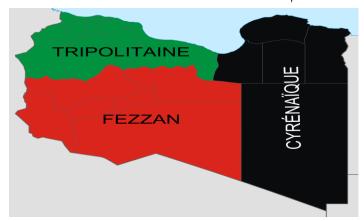
3 - الحراك العربي (الربيع العربي):

الاضطراب الثالث الذي يعتبر أكثر دراماتيكية وأهمية بالنسبة لمنطقة المتوسط هو الربيع العربي، فالكثير اعتقدوا أنه يبشر بالموجة الرابعة من التحول الديمقراطي في العالم، لكن عكست الانتفاضات العربية مأزق ويأس شريحة كبيرة من السكان خاصة الشباب العاطل الذي تحدى نموذج التنمية والحكم للأنظمة العربية (Lessir, 2018, p15). لأن معاناة الشباب الذي يشكل نصف، وأحيانا ثلاثة أرباع سكان الدول العربية يعاني من صعوبات المتمثلة في: الإحباط، والبطالة، وفقدان الأمل، فتهميش الشباب من قبل الأوساط السياسية ومولات الأنظمة الذين يسيطرون على الوظائف الشاغرة والمهن التي يؤملون بها قد تدفعهم إلى السلبية والاستهلاك الزائد عن الحاجة والاتجار بجميع أنواعه وأيضا تدفعهم إلى التطرف، مما يؤدي إلى اليأس والهجرة (Zouari, 2011, p197).

لقد أدى سقوط الغير المتوقع للرئيس "بن علي" وسقوط "حسني مبارك "، بحيث دفعت الكثير من الدول للمنطقة المتوسطية خاصة الأوروبية إلى إعادة النظر في مسألة الاستقرار ومستقبل الأنظمة السياسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فالانتفاضات التونسية والمصرية دفعت إلى التشكيك في بعض الأفكار المسبقة عن المنطقة العربية (Martinez, 2011, p6).

في منتصف فيفري 2011 أي بعد وقت قصير من إطاحة كل من "بن علي" و"حسين مبارك"، لقد حاول "القذافي " آنذاك ألا تمس ليبيا ريح التغيير وكان ذلك من خلال اتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية وحتى أمنية، لكن حادثت اعتقال "فتحي تربيل" يوم 15 فيفري محامي حقوق الإنسان في بنغازي كانت المنعرج في بداية الانتفاضة الشعبية ثم حرب لإسقاط النظام في ليبيا ,Daoud, المنطرة في المنطقة الشعبية أي المنطقة الشرقية وكانت بداية الحرب الأهلية الليبية. (أنظر الخريطة رقم 2).

الخريطة رقم (2): المناطق الليبية



Source: https://fr.wikipedia.org/wiki/Fezzan.

تعتبر منطقة بنغازي بالمنطقة الشرقية الليبية موطن المعارضين الإسلاميين ضد "القذافي" الذي ظل في السلطة منذ 40 عاما، ومنه في مارس لنفس السنة امتد التمرد إلى منطقتين فزان وطرابلس. لهذا في ظل هذه التحولات وبداية كما تسمى بالثورة الليبية فكان في 5 مارس إنشاء مجلس انتقالي ليبي في ابنغازي بمساعدة من كل المملكة العربية السعودية وقطر، وبعد ذلك في 17 مارس منحت الأمم المتحدة ترخيص لبعض الدول بالخصوص لكل من فرنسا وقطر دعم الثوار الليبيون لإسقاط نظام "القذافي"، فكانت بداية التدخل الخارجي والعسكري في ليبيا (Bolinas, 2013, p86)، وهذه أهم محطات الأحداث التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية مما أدى إلى التدخل العسكر الغارجي عن طريق القصف الجوي من طرف قوات حلف الناتو لقوات العسكرية للقذافي سنة 2011 حيث بهذا التدخل العسكري التي قامت به أوروبا أدت إلى إنشاء "أفغانستان مجاورة لها"، لأن تم تدمير جهاز الدولة والبنية التحتية مما أدى إلى انتشار العنف والمجازر فالكثير من المليشيات المسلحة هي التعكم في النفط وتقوم بتهريبه (Daoud, 2015, p321).

فالمجلس الانتقالي الليبي وجد نفسه أمام تهديد كبير لأن بعد القذافي هناك ما يقرب من 90.000 ليبى ما زالوا مسلحين في ماى 2012، كما يوجد

ما يقرب من 20 مليون قطعة سلاح منتشرة بليبيا حيث الجزء الأكثر أهمية هو الآن بين أيدي 300 ميليشيات الذين تحالفوا لإسقاط القذافي والأقوى من هذه الميليشيات تتمثل في ثوار بنغازي أو الزنتان أو مصراته أو غريان (Pellerin, 2012, p835).

فالمشكل الرئيسي لليبيا هوم عدم وجود مؤسسات الدولة القابلة للعيش والاستمرارية في ظل حكم القذافي المركز في شخصه وأيضا عدم وجود مرافقة مؤسساتية للخروج من الحرب الأهلية مما أدى إلى انهيار الدولة الليبية منذ أوت 2014، حيث لم تعد الحكومة الليبية قادرة على أداء مهامها والسيطرة على البلاد، فهناك العديد من بؤر التوتر في الشمال والجنوب ما جعل حدودها متغلغلة الذي أدى إلى انتشار القتال فيها , Christian Cambon (وكرجع ذلك إلى ضعف الجيش الليبي أين أصبحت الميليشيات السبب الرئيسي في انتشار الفوضى، لأن ما بعد القذافي تم تشكيل المليشيات التي تقدر عددها بحوالي 250.000 رجل مسلح ليحلوا محل 30.000 مقاتل التي تقدر عام 2011 (Cara, 2015, p21).

لكن الخطر من الأزمة الليبية هي تداعياتها الجيوسياسية على الأمن الاقليمي لغرب المتوسط، ويرجع ذلك إلى خطر انتشار الفوضى الليبية التي كانت ضعيتها الأولى تونس بسبب انهيار نظامها الأمني، فسقوط القذافي أدى إلى ظهور أول للهجمات الإرهابية في جبل الشعانبي أما الضعية الثانية هي الجزائر من خلال هجوم منشأة الغاز ب "تيقنتورين" سنة 2013، ولكن الخطر الأكبر هي منطقة الساحل بأكملها التي يمكن أن تدخل في دوامة من العنف وعدم استقرار (Jean-Yves Moisseron, 2016, p404).

شهد عام 2016 تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الذي أعاقه الصراع المتعدد بين الفاعليين الأساسيين في الأزمة على الرغم من دعم "المجتمع الدولي" لهذا الاتفاق والنجاح الذي تحقق في الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية لكن لا يزال هناك توترات السياسية قائمة في الواقع، ويرجع ذلك اعتماد العسكري لحكومة الوفاق الوطنى على الميليشيات التي تدعمها ولا يزال الوضع الأمنى

مستقطب وأيضا إن التقدم الذي أحرزه الجيش الوطني الليبي للجنرال حفتر يجعل هذا الأخير فاعلا لا مفر منه في الحل النهائي للأزمة الليبية (Haddad, يجعل هذا الأخير فاعلا لا مفر منه في الحل النهائي للأزمة الليبية (2017, p253) والذي لا يعترف بحكومة الوفاق الوطني كما يعمل لأجندة أجنبية خاصة بالهجوم الذي قام بها في 2019 فكان له دعم خاصة من السعودية والإمارات المتحدة العربية ومصر.

كما توضح الأزمة الليبية مناخ انعدام الأمن العام السائد في المنطقة المغاربية، وكذلك عدم وجود آليات وميكانزيمات مشتركة أمنية بين الدول المغاربية لمواجهة النزاعات والتهديدات الأمنية لكي تديرها في سياق مغاربي (Lessir, 2018, p22).

2. تداعيات الوضع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الإقليمي لغرب المتوسط:

تعتبر اليوم كل من أوروبا والمغرب العربي ومنطقة الساحل هي ثلاثة مجالات جغرافية سياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعصر العولمة متعددة الأبعاد التي تؤثر على تدفق البضائع ورأس المال وخاصة الأفراد، لأن هي ثلاثة مساحات جيوسياسية مميزة تجعلها واحدة في النهاية نتيجة للتقارب فيما بينهم، لكن المشكل الكبير بالرغم من وجود آليات للتعاون المؤسسي التي نجحت نسبيا التي استخلفت العلاقات الاستعمارية بين أوروبا والمغرب العربي إلا أن عجزا كبير في العلاقات المؤسسية بين أوروبا والساحل من جهة والمغرب العربي والساحل من ناحية أخرى، فاليوم مع التحولات الأخيرة هناك تجدد الاهتمام والأوروبيين والدول المغاربية لهذه المنطقة الأخيرة (Baghzouz, 2017, p13).

شهدت جميع دول الساحل الإفريقي منذ استقلالها انقلابات عسكرية واضطرابات داخلية ومحاولات الانفصال، أما فيما يخص مجال الديمقراطية والأمن بالرغم أن هناك تحسينات حديثة توفر بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار، إلا أن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، كما هو موضح في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 الذي يتضمن مؤشرات حول قواعد العمل وحقوق الملكية لـ 185 دولة، بحيث كانت النتائج مخيبة للآمال لجميع دول الساحل

فالعديد منها لا تملك حتى الآن القدرة المؤسساتية والموارد المالية للوفاء بمسؤولياتها كدولة والسيطرة على أراضيها بأكملها، ففي تقرير للبنك الدولي لسنة 2013 فما يخص القائمة للحالات الهشة للدول نجد أربعة دول الساحل هشة المتمثلة في إريتريا وغينيا بيساو والسودان وتشاد كدول هشة ويمكن إضافة مالي التي عرفت تمرد مناطقها الشمالية، كما يواجه نصف بلدان الساحل تحديات تتموية هائلة (John F. May, 2014, p22)، فكل هذه المعطيات تجعل منطقة الساحل الافريقي تهديدا كبيرا لمنطقة غرب المتوسط.

فمنذ عام 2012 شهدت مالي أزمة سياسية وأمنية غير مسبوقة نتيجة احتلال شمالها من قبل الجماعات المسلحة، بالرغم من توقيع اتفاقية سلام في سنة 2015 بين الحكومة ومتمردي الطوارق والجماعات الموالية للحكومة ظل الوضع السياسي غير مستقر وانتشر انعدام الأمن إلى وسط البلاد (Mohamadou, 2018, p77).

ثالثا: التهديدات الأمنية في غرب المتوسط

عرفت منطقة غرب المتوسط تنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية نتيجة التحولات الجيوسياسية بعد 2011 بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، فكل هذه العوامل جعلت الواقع الأمني لمنطقة غرب المتوسط يواجه تهديدات أمنية كانت موجودة من قبل لكنها أصبحت اليوم تتكاثر بشكل كبير في المنطقة والمتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

1. الهجرة غير الشرعية بعد 2011

يعد البحر الأبيض المتوسط إلى جانب أوروبا والشرق الأوسط واحدة من أهم مناطق الهجرة مع أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، لهذا داخل هذا الفضاء نجد تدفقات متعددة الاتجاهات وغير متجانسة للغاية في الطبيعة، لأن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تطورت لهذه التدفقات نتيجة للتغيير الاقتصادي والاضطرابات السياسية (2016, p25)، وهو الحال في 2011 أين تفاقمت الهجرة غير الشرعية.

لهذا يجدر الإشارة إلى أنه في منطقة الساحل الإفريقي والغرب العربي عرفت حركات الهجرة غير الشرعية تباطأ كبير تجاه أوروبا منذ فترة طويلة إلى حد كبير، وذلك راجع إلى الدور الليبي في عملية عرقاتها، كما كانت تلك الهجرة المصدر الرئيسي للوظائف في تونس وبلدان الساحل الافريقي والصحراء الافريقية، لكن منذ انهيار الدولة الليبية الذي أدى إلى تحولات كبيرة في المنطقة وجعل زيادة حركات الهجرة البرية التي تأتي أساسا من الفضاء الساحلي الصحراوي الإفريقي والتي تمر عبر المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط لتكون النهاية في أوروبا والتي عرفت تحركات ونطاقا غير مسبوق في منطقة غرب المتوسط (Kerkeni, 2018, p59).

لهذا في سنة 2014 يقدر عدد المهاجرين الذي وصلوا أكثر من 200.000 مهاجر على السواحل اليونانية والإيطالية، وهنا بلغت بما يسمى "أزمة الهجرة" ذروتها في العام التالي مع وصول أكثر من مليون مهاجر غير شرعي معظمهم من الأراضي اليونانية، وفي 2016 على الرغم من الانخفاض الكبير مقارنة بعام 2015 ظل عدد الوافدين مرتفعا حيث وصل عددهم إلى 300.000 مهاجر للفصل الأول لسنة موزعة بالتساوي تقريبا بين اليونان وإيطاليا ,2016 (Jaulin, 2016) والسبب الرئيسي لارتفاع المهاجرين راجع إلى الحرب في سوريا وثانيا ليبيا وهو ما يهمنا بالنسبة لمنطقة غرب المتوسط التي تعرف توافد كبير للمهاجرين غير الشرعيين على السواحل الإيطالية.

كما عرفت الدول المغاربية مع الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي في 2012 حيث أصبحت تعاني من الهجرة غير الشرعية الاتية منها لأنها أصبحت دول عبور واستقرار المهاجرين، بحيث فإن الأرقام المذكورة غالبا تقدر بحوالي 100.000 بالجزائر سنة 2017 (66-65 و2018, pp 65)، بين 25.000 و30.000 بالمغرب وفقا للحكومة في 2014 تشير إلى ظاهرة واسعة النطاق، وبالنسبة لتونس تقدر سنة 2018 بأكثر من 10.000 مهاجر غير شرعى افريقي في الأراضي التونسية (Samoud, 2018).

لكن حلت ليبيا محل تونس باعتبارها نقطة الانطلاق الرئيسية لطريق وسط البحر المتوسط الذي يؤدي إلى إيطاليا بين عامي 2011 و2016 ، بحيث سلك حوالي 630.000 مهاجر غير شرعي هذا المسار حسب احصائيات المفوضية الأوروبية لسنة 2017 ، ومع ذلك كانت الغالبية العظمى من المهاجرين البالغ عددهم 180.000 الذين وصلوا إلى إيطاليا في سنة 2016 من غرب وشرق إفريقيا ، ولهذا تعتبر ليبيا من بين دول حوض البحر المتوسط في شمال إفريقيا التي استضافت سنة 2017 أكبر عدد من المهاجرين الدوليين حيث بلغ عددهم 790.000 مهاجر (David, 2018, p1).

2. الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أبرز تهديد الذي يعرفه العالم في الآونة الأخير مع ظهور الجماعات الإسلامية التي تعمل تحت غطاء الإسلام، والتي اليوم أصبحت تهدد الأمن الدول المغاربية والأمن الأوروبي بعد 2011، والتي قامات بعمليات على الأراضي الأوروبية.

فمنطقة غرب المتوسط كالعالم عرفت بعد 2001 الإرهاب العالمي وتداعيات التدخل الأمريكي في أفغانستان 2001 والعراق 2003، بحيث هناك حدثان على وجه الخصوص أثر بكثير في المنطقة، وهي تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004 التي خلفت 191 فتيلا وأكثر من 1800 جريح وتفجيرات الدار البيضاء بالمغرب في 16 مايو 2003 التي خلفت 45 فتيلا وأكثر من 100 مجريح (Masson, 2011, p155).

فالعمليات الإرهابية بعد 2001 التي حثت في أظهرت هجمات جربة والدار البيضاء في عامي 2002 و 2003 بالمغرب وكذلك هجمات مدريد عام 2004 بإسبانيا أن الإرهاب في المنطقة لم يكن محليا فقط كما حدث في التسعينيات بل أصبحت ظاهرة عالمية، ولقد خلقت الحرب العراقية ما يصفه -Jean بل أصبحت ظاهرة عالمية، ولقد خلقت الحرب العراقية ما يصفه -L'Apocalypse dans l'islam بأنه مصيري بين شمال إفريقيا وأوروبا والعراق: "لقد كان العراق الع

مفتاح التحول في الجماعة السلفية للدعوة والقتال من منظمة محلية إلى منظمة دولية" (Raflik, 2017, pp203-204).

أما الفترة التي تهمنا هي بعد 2011، لأنه لا يمكن التحدث عن الجماعات الإرهابية الحالية دون الرجوع إلى الماضي لأنها امتدادات للجماعات الإرهابية للسنوات التسعينات القرن الماضي وهنالك إلى يومنا هذا نفس المسؤولين الإرهابيين الذى كانوا ينشطون سابقا لايزال اليوم ينشطون كالإرهابي "المختار بن محمد بلمختار" أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وأمير كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومؤسس كتيبة الموقعون بالدماء الذي كان ضمن الجماعات الإرهابية الجزائرية التي كانت وراء العشرية السوداء , (Lounnas, La stratégie algérienne face à AQMI, 2013, p151). فالانتفاضات في المنطقة العربية أدت على تسارع في تفكيك الأنظمة القديمة وكشفت هشاشة الدول القائمة، كما أظهر سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تعتبر حتى الآن قوية كتونس وليبيا ومصر وما تلاها من حالة انعدام القانون في فشل بناء الدولة القومية، لأن بين عشية وضحاها استولت ردود الفعل القبلية والإقليمية القديمة وأيضا العامل الاقتصادي ساهم أيضا في تفاقم مشاكل الدول العربية والمغاربية (Guidère, 2017, p70)، فكل هذه العوامل سمحت للجماعات الإرهابية في زيادة نشطتها من خلال الفوضة العارمة والأوضاع الاجتماعية المزرية التي تدفع خاصة فئة الشباب بالالتحاق بها.

فالوضع للساحل الإفريقي يعتبر من الأسباب الأساسية في تصاعد الجماعات الإرهابية نتيجة عدم التفرقة بين الجماعات التي تنشط في الشمال المالي، بحيث من الصعب للغاية فصل خيوط العنف في مالي التي تحركها أربع مجموعات رئيسية سنة 2013 المتمثلة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار دين، حركة من أجل التفرد والجهاد في غرب إفريقيا، القاعدة في المغرب الإسلامي، كما لا تزال هناك مجموعات إرهابية أخرى يتمركز بعضها جزئيا على تراب مالى كمجموعة بوكو حرام النيجيرية الموجودة في غاو وتضم مائة

مقاتل مع علاقات أوثق مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو أنصار الشريعة (Dubuy, 2013, p35)، وكانت هناك جماعة أصبحت تنشط في المنطقة منذ 2014 هي "داعش" نتيجة تواجدها في ليبيا، فالوضع صعب للغاية في الساحل الإفريقي، لأنها أصبحت اليوم قاعدة خلفية للإرهاب الدولي.

كما عرفت أوروبا أيضا عمليات إرهابية نتيجة للتحولات الجيوسياسية، ففي فرنسا كانت هجوم ضد الجنود ومدرسة يهودية بمدينتي تولوز ومونتوبان سنة 2012 (77 فتلى) ثم ضد جريدة "شارلي إيبدو" بباريس جانفي 2015 (77 فتيلا)، كما ضربت الهجمات أيضا الولايات المتحدة الأمريكية أربعة مرات في عامي 2013 و2016، بريطانيا سنة عامي 2013 و2016، بريطانيا سنة (Chaliand, 2017, p32)

3. تصاعد الجريمة المنظمة بعد 2011:

أدت التحولات الجيوسياسية إلى تفاقم نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة غرب المتوسط بجميع أنواعها والمتمثلة أساسا في تجارة الأسلحة والمخدرات واتجار البشر، ونجد أن الجريمة المنظمة بخصوصياته ونشاطاتها لها علاقة مع التهديدات الأخرى خاصة مع الإرهاب والهجرة غير الشرعية بمنطقة غرب المتوسط، بحيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إلى المراكز المحضرية في الشمال وحتى أوروبا الغربية، ومن أبرز الأمثلة نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعمل في مجموعتين واحدة تؤدي معظم المهام التشغيلية في شمال الجزائر والثانية في الجنوب تنشط في التهريب نيابة عن منظمة الشمال، وكما يتضح من المضبوطات المتكررة لكميات كبيرة من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر بعد 2011 (Hamel, 2016, p48).

1 -تجارة الأسلحة:

شهدت منطقة غرب المتوسط خاصة المنطقة المغاربية تفاقم اتجار الأسلحة بعد سقط القذافي، بحيث بعد مرور عام ونصف على سقوط القذافي يستمر الاتجار في جميع أنحاء المنطقة، كما يتضح من مصادرة الجيش الجزائري للأسلحة الصغيرة في محافظة إليزي، بما في ذلك مصادرة الأسلحة الثقيلة من

نوع 138 صاروخا غراد للسلطات المصرية أو تبادل إطلاق النار بين المهربين والقوات المسلحة على الحدود التونسية. ووفقا للتقديرات المتداولة لم يتم ضبط أكثر من 20%، مما يعطي فكرة عن حجم الأسلحة المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة، لكن ما يثير القلق بشكل خاص فقدان 10.000 من منظومات الدفاع الجوي المحمولة من المخزونات الليبية ومنها 5000 في حوزة السلطات الليبية، وكما استفادت الجماعات المسلحة الإرهابية من هذا الانتشار لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة سواء كان المتمردين الطوارق بشمال مالي أو تظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Pellerin, 2012, 836).

2 - تجارة المخدرات:

يعتبر سوق المخدرات من خلال الأرباح التي يولدها من أهم الأنشطة بالنسبة للجريمة المنظمة، بحيث على المستوى العالمي حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة فهذا القطاع الذي يبلغ حجم مبيعاته نحو 320 مليار دولار حيث يمثل أكثر من ثلث إجمالي حجم التجارة لأعمال التجارية الناشئة عن الأنشطة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما تعتبر أوروبا الغربية من أبرز سوق المخدرات في العالم لأنه عرف نموا مطردا على مدار الأربعين عاما الماضية مع تطور الاستخدام الشامل وأيضا نمو مجتمع المخدرات واستهلاك في سنة 1960التي تم تغذيتها بسبب عرض ديناميكي من قبل العديد من الجهات الفاعلة، ويتمحور هذا الاستخدام حول أربعة منتجات رئيسية: القنب الهندي (الراتينج والعشب)، الكوكايين، الأمنيتامينات (الإكستاسي) والميروين (Gandilhon, 2016, p29)، ودائما حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة نعلم أيضا أن مبيعات الكوكايين فقط في الولايات المتحدة وأوروبا بلغ إجمالي مبيعاتها 70 مليار (Delpirou, 2016, p38) 2010).

نتيجة القرب الجغرافي للساحل الإفريقي للمنطقة المغاربية أصبح الممر الأساسي للمخدرات نحو أوروبا بعد 2011 فكل هذه العوامل أدت إلى تفاقم نشاط اتجار المخدرات، لأن منطقة الساحل التي عرفت تطورا في منتصف عام

2000 لتهريب المخدرات خاصة الكوكايين من أمريكا الجنوبية والمتجهة إلى أوروبا، ووفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لسنة 2011 تهريب الكوكايين بمنطقة الساحل كانت منخفضة حوالي ثلاثة أطنان سنويا حتى عام 2003، ولكن زادت كمية الكوكايين التي تمر عبر إفريقيا بشكل مفاجئ إلى 40 طنا في عام 2006 ثم إلى 47 طنا في عام 2007، وفي الوقت نفسهفإن حصة المضبوطات للكوكايين في غرب إفريقيا من إجمالي افريقيا زاد من 22 % في عام 2000 إلى 99 % في عام 2007 (Lounnas, Al Qaida au Maghreb Islamique et le trafic de drogue (au Sahel, 2013, p118) ، وتعتبر الكوكايين من أحد المنتجات التي تولد أكثر قيمة مضافة تشتري ما بين 2.000 و3.000 يورو للكيلوغرام الواحد في مناطق الإنتاج، وقيمته 10 آلاف يورو في مدن المحيط الغربي لإفريقيا، و12.000 يـورو في عواصـم الساحل الإفريقـي، م مـن 18.000 إلى 20.000 يـوروفي عمـدن شمـال إفريقيـا ومـا بـين 30.000 إلى 45.000 يـوروفي المـدن الأوروبية (Antil, 2012, p310)، وهنا يتمثل عجز الدول الإفريقية خاصة الساحلية عن ضبط ومكافحة تهريب المخدرات نتيجة لضعف الدول خاصة مع أحداث 2011.

3 -اتجار بالبشر:

لقد تطرقنا إلى الهجرة غير الشرعية وتفاقمها بعد 2011 حيث تبين علاقة الهجرة غير الشرعية مع الجريمة المنظمة، والسبب هي الممرات التي يستعملها المهاجرون خاصة الإفريقية نحو أوروبا مرورا بالمغرب العربي فهي ممنهجة وليس عشوائية.

نجد اليوم في ليبيا أسواق لإتجار البشر خاصة في المنطقة الوسطى والجنوبية، بحيث على طول الطرق المهاجرة التي تعبر ليبيا توجد أسواق للعبيد، وتم إنشاؤها في الحدائق العامة أو مواقف السيارات حيث يتم بيع المهاجرين من 400 إلى 1000 يورو لتستخدم لتنفيذ الأعمال اليومية والبناء، إلخ أي كل الأعمال الشاقة، وأولئك الذين لا تستطيع أسرهم إعادة الشراء يقتلون أو

يتركون جوعا، وهذا حسب منظمة الهجرة الدولية ,Xavier Raufer, 2019) .p200)

وفقا لمكتب المفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال عام 2014 تم تسجيل وصول 130.000 مهاجر على الساحل الأوروبي وبلغ عدد القتلى 2500، كما تضاعفت هذه الأرقام تقريبا منذ عام 2011 عندما تم تسجيل وصول 69.000 شخص من جنسيات مختلفة وكانت عدد الوفيات 15.000 وهو نفسه بالنسبة للإتجار بالبشر الذي يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هذا النوع من الجرائم يؤثر وحده على 2.4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وبالخصوص منطقة غرب المتوسط نتيجة لتدهور الأمني وغياب الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا (Laldji, 2016, p47).

كما يقوم المهاجرون والناقلون الآن بتكييف وتجاوز المدن الرئيسية ونقاط التفتيش الخاصة بهم في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النقل مثلا بين النيجر وشمال إفريقيا حيث زادت الأسعار التي كانت دائما تختلف اختلافا كبيرا وفقا للمركبات والوجهات والفترات، من حوالي 150يورو في المتوسط للشخص الواحد في عام 2010 إلى أكثر من 500 يورو سنة 2017، ومنه بعد 2011 عرف زيادة في الأسعار ما يعني أرباح كبيرة للجريمة المنظمة (Julien Brachet, 2018).

خاتمة:

يتبن لنا من خلال هذا المقال أن منطقة غرب المتوسط بعد 2011 عرفت تحولات جيوسياسية كبيرة خاصة بما يسمى الربيع العربي، بحيث الأزمة الليبية هي التي كان له أثر كبير على الأمن الإقليمي لغرب المتوسط نتيجة لتداعياتها والحرب بغياب الدولة فهي التي تشكل التهديد الكبير في المنطقة وهي وراء تفاقم التهديدات غير التقليدية نتيجة للفوضى حيث أصبحت الحدود الجنوبية بدون سيطرة وتسمح التهريب.

كما تأثر الامن الإقليمي لغرب المتوسط من الوضع الأمني للساحل الإفريقي فهي المنطقة أكثر تصدير للتهديدات وما يعاب هنا غياب سياسة

موحدة لدول المغاربية عكس الدول الأوروبية التي تعمل ضمن منطق الجماعة الأمنية بالرغم النقائص.

فالأمنى الإقبيمي لغرب المتوسط أصبح معقد نتيجة التحولات الجيوسياسية بعد 2011 الذي أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية اللاتماثلية لذا يجب وضع استراتيجية موحدة لدول غرب المتوسط لمواجهة التحديات المستقبلية والتحدي الكبير يبقى للدول المغاربية التي ليس لها نية للعمل الجماعي.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

زواشي صورية. (2016). التهديدات الأمنية والأمن الاقليمي غرب المتوسط. عمان: دار المناهج.

سليمان عبد الله الحربي. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته. المجلة العربية للعلوم السياسية، صيف (12).

عبد العزيز المهرى. (2009-2010). التحولات السياسية في النظام الدولي وأثرها على أمن دول المجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال فترة (1990-2010). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

هايل عبد المولى طشطوش. (2012). الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Antil, A. (2012). Trafic de cocaïne au Sahel. Études, 417 (10).

Audrey Lenoël, Y. M.-G. (2018). Chapitre 3 - Migrations ouest-africaines vers les pays méditerranéens et travail agricole. Dans CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po.

Baghzouz, A. (2017). Remodeler les relations entre l'Europe, le Maghreb et le Sahel: illustration par une gouvernance format « 5+5+5 ». Outre-Terre , 53 (4).

Barry Buzan, O. W. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. UK: Cambridge University Press.

Battistella, D. (2009). Théories des relations internationales. Paris: Presses de Sciences Po.

Benantar, S. C. (2015). LA SÉCURITÉ EN MÉDITERRANÉE OCCIDENTALE. Face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara. Paris: l'harmattan.

Bouchra Rahmouni Benhida, Y. S. (2013). Géopolitique de la Méditerranée. Paris: PUF.

Buzan, B. (2007). People, States And Fear An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War Era. UK: ECPR Press.

Cara, J.-Y. d. (2015). La situation en Libye: Analyse d'une double crise. Maghreb - Machrek , 223 (1).

Chaliand, G. (2017). Terrorisme et politique. Paris: C.N.R.S. Editions.

Chena, S. (2010). Enjeux géopolitiques au Maghreb: questions globales, intérêts régionaux. Points de mire, 11 (5).

Christian Cambon, J. D. (2014). Europe-Maghreb: un partenariat stratégique à construire. Géoéconomie, 72 (5).

Christian Cambon, J. D. (2015). Europe-Maghreb: un partenariat stratégique à construire. Géoéconomie, 72 (5).

Daoud, Z. (2015). La révolution arabe (1798-2014). Paris: Éditions Perrin.

David, A. (2018). Chapitre 1 - Migrations en provenance et à destination des pays méditerranéens. Dans CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po.

Delpirou, A. (2016). La cocaïne au début du XXIe siècle. Sécurité globale , 5 (1).

Dubuy, M. (2013). La spécificité de la menace terroriste au Mali: quelles conséquences internationales ? Civitas Europa , 31 (2).

Encel, F. (2014). Géopolitique du Printemps arabe. paris: PUF.

Gandilhon, M. (2016). Les drogues illicites en France: un marché en forte croissance. Sécurité globale, 1 (5).

Guidère, M. (2017). Le terrorisme avant et après l'État islamique. Confluences Méditerranée, 102 (2).

Haddad, S. (2017). Libye: Trois autorités et un Maréchal ou le défi de l'unité. L'Année du Maghreb, 17.

Hamel, T. (2016). La lutte contre le terrorisme et la criminalité: Un changement de paradigme ? Une vision algérienne. Sécurité globale, 5 (1).

Hassan Boubakri, S. P. (2015). De l'élan citoyen à la mise en place d'une politique migratoire en Tunisie: l'accueil des réfugiés de libye en 2011. Migrations Société, 143 (5).

Hillali, M. (2011). Identité ou identités au Maghreb: du poids de la culture, de l'idéologie et de la religion (éléments de problématique géopolitique). Dans P.-J. O. Olivier Lazzarotti, L'identité entre ineffable et effroyable. Paris: Armand Colin.

Jaulin, T. (2016). Migrations en Méditerranée: la crise de l'asile. Politique étrangère, hiver (4).

Jean-Yves Moisseron, R. T. (2016). Daech dans la Libye fragmentée. Hérodote, 160-161 (1).

John F. May, J.-P. G. (2014). Les défis démographiques des pays sahéliens. Études , juin (6).

Julien Brachet, J. B. (2018). Au Sahara, voyager devient un crime. 1. (l. monde, Éd.) france. Récupéré sur https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/06/01/au-sahara-voyager-devient-un-crime_5308325_3212.html

Kerkeni, E. (2018). La coopération Europe / Sahel-Maghreb au défi de la crise migratoire. Les Cahiers de l'Orient, 129 (1).

Kienle, E. (2012). Les « révolutions » arabes. Critique internationale, 54 (1).

Laldji, M. (2016). Les menaces des entités criminelles transnationales sur la sécurité intérieure des États. Sécurité globale, 6 (2).

Lessir, M. (2018). Les changements stratégiques et leurs implications sur les politiques en Méditerranée occidentale. Les Cahiers de l'Orient, 129 (1).

Lounnas, D. (2013). Al Qaida au Maghreb Islamique et le trafic de drogue au Sahel. Maghreb - Machrek , 216 (2).

Lounnas, D. (2013). Islam et pouvoir dans la Libye post-Kadhafi. Confluences Méditerranée, 86 (3).

Lounnas, D. (2013). La stratégie algérienne face à AQMI. Politique étrangère, automne (3).

Martinez, L. (2011). Le printemps arabe, une surprise pour l'Europe. Revue Projet, 322 (3).

Masson, M. (2011). Les groupes islamistes se réclamant d'Al-Qaïda au Maghreb et au Nord de l'Afrique. Confluences Méditerranée, 76 (1).

Mohamadou, A. (2018). État, pouvoirs locaux et insécurités au Sahel L'intégration différenciée des communautés locales dans la construction de l'État-nation au Niger et au Mali. Afrique contemporaine, 265 (1).

Mokhefi, M. (2012). Maghreb: révolutions inachevées ? Politique étrangère, printemps (1).

Pellerin, M. (2012). Le Sahel et la contagion libyenne. Politique étrangère, hiver (4).

Raflik, J. (2017). La France face au terrorisme d'hier à aujourd'hui. Outre-Terre, 51 (2).

Samoud, W. (2018). Tunisie, pays de destination et de transit pour les migrants d'Afrique subsaharienne": Les principaux chiffres à retenir. huffpostmaghreb, 1.

Vincent, H. (2002). Géographie des détroits méditerranéens. Hommes et Terres du Nord , 2.

Xavier Raufer, S. Q. (2019). Faits & Idées. Sécurité globale, 17 (1).

Zouari, F. (2011). Réjouissez-vous des révoltes arabes. Confluences Méditerranée, 77 (2).